

قال بأن بوتفليقة لم يفعل أي شيء لحل ملف المفقودين، يحيى عبد النور يؤكد

## ضمان نزاهة الرئاسيات مشروط برحيل أويحيى

قال علي يحيى عبد النور رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن ضمان نزاهة الرئاسيات المقبلة غير ممكن إذا أشرف رئيس الحكومة الحالي أحمد أويحيى على الانتخابات القادمة بعد التزوير المفصوح الذي قام به، باعتراف الرئيس بوتفليقة، لمحليات 1997 وأوضح من جهة أخرى بأن رفع حالة الطوارئ شرط ضروري يجب أن يسبق الاستحقاق المقبل وكشف في هذا الإطار عن جمع 2000 إمضاء للمطالبة برفع حالة الطوارئ.

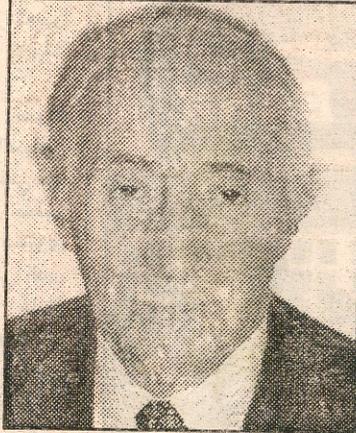
والوصول به إلى أشبه ما يكون بالنظام الملكي، وضمن هذا الطرف هناك نزعة لتغيير النظام من باطنه أما الطرف الآخر، فهو ذلك الاتجاه الذي يسعى إلى التغيير الجذري للنظام القائم.

ورأى علي يحيى عبد النور بأن فكرة رجل الإجماع في رئاسيات 1999 بنيت على تفجير الأحزاب وتنفيذ انقلابات على قياداتها الشرعية وأضاف بأن الوصول إلى السلطة في الجزائر يتم «سواء عن طريق انقلاب عسكري أو انقلاب انتخابي».

لقد كانت محليات 1997 حسب علي يحيى عبد النور مزورة وقال رئيس الجمهورية خلال زيارته لأمريكا بأن «محليات 1997 مزورة 100%»، لكنه رفض الإعلان ذلك رسميا حتى لا يقود إلى حل مجلس الأمة، واستطرد قائلًا بأنه لا يمكن ضمان نزاهة رئاسيات 2004، إذا تم الاحتفاظ برئيس الحكومة الحالي أحمد أويحيى وإشرافه على الانتخابات، لأنه زور محليات 1997 باعتراف الرئيس بوتفليقة نفسه.

علي يحيى عبد النور انتقد بشدة المساس بالحق النقابي للأساتذة المتضوين تحت الـ «الكلاب» و«كنايباست» وقال بأن المركزية النقابية قد تخلت عن وظيفتها الاحتجاجية، وانتقد أيضا التصديق على حرية الصحافة مركزا على الحصار الذي يواجهه الصحفيون خاصة في المناطق الداخلية الذين يواجهون كما قال المافيا المحلية المتحالفة مع الإدارة المحلية.

وفيما اتهم أجهزة الأمن بمختلف فروعها بممارسة التعذيب، قال علي عبد النور بأن الرابطة تجد سهولة أكبر في الدفاع عن المنخرطين في مجال حقوق الإنسان لأن هناك مرصدا دوليا يدافع عن المدافعين عن حقوق الإنسان له علاقة مباشرة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ولالإشارة تنظم الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان خلال شهر جانفي المقبل ندوة حول صحة الانتخابات «يكون عنوانها حقوق الإنسان والانتخابات الحرة» وسوف تنظم الندوة بالاشتراك مع المترشحين الرئاسيات المقبلة، تحضرها عائلات المفقودين والذابات المستقلة والجمعيات النسوية.



يفعل أي شيء لمعالجة هذه القضية، وفي هذا الإطار قلل ذات المتحدث من أهمية الآلية الجديدة التي أوجدها رئيس الجمهورية لمعالجة ملف المفقودين مضيفا: «نحن في الجزائر نقول إذا أردت قبر قضية ما عليك إلا أن تنشئ لجنة لها...».

وحسب علي يحيى عبد النور، دائما، فإن تحديد 18 شهرا كأجل للجنة المكلفة بحل ملف المفقودين هي مجرد رسالة موجبة للخارج متسائلا لماذا لم يعالج بوتفليقة ملف المفقودين خلال الأربع سنوات ونصف التي قضاها على رأس السلطة.

وبخصوص اللجنة التي يترأسها مصطفى فاروق قسنطيني أكد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأنها غير قادرة على فعل أي شيء لأن اتصالاتها تقتصر على الدولة والعائلات فقط ولا تسمح الصلاحيات الممنوحة لها بالبحث والتحقيق، وأكد علي عبد النور بأن حل الملف يجب أن يقع مع المعنيين مباشرة أي المخابرات العسكرية وجهاز الشرطة والعدالة «لأن هؤلاء يتفرون على المعلومات اللازمة...».

الرابطة حسب رئيسها لن تدعم أي مترشح خلال الرئاسيات المقبلة ولا تمنع على أعضائها هذا الحق، وفيما توقع أن يتنامى عدد المترشحين خلال الشهر الجاري «كالقطريات» أكد بأن هناك طرفين، طرف يريد الإبقاء على النظام الحالي ربما دعمه

### ق/مصطفى

● رسم الأستاذ علي يحيى عبد النور، صورة سوداوية عن وضعية حقوق الإنسان بالجزائر وأوضح في ندوة صحفية نشطها أسس بعقر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن الإشكالية في الجزائر تكمن في عدم تحجر مبادئ حقوق الإنسان بالبلاد وتحدث عن جمع الرابطة بمعوية عدد من الشخصيات 2000 توقيع للمطالبة برفع حالة الطوارئ.

وقال رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن رفع حالة الطوارئ شرط ضروري لتنظيم الانتخابات «لأن رفع حالة الطوارئ شرط أكيد لفتح الساحة السياسية»، وقال أن التصديق على الحريات المحاص حاليا يعود سببه إلى حالة الطوارئ التي يمنع باسمها حق التجمهر والاجتماع دون رخصة للجمعيات كما حصل بالنسبة للأساتذة الثانويات، وعليه أكد علي يحيى عبد النور أن رفع حالة الطوارئ يجب أن يتم قبل الرئاسيات المقررة في 2004.

علي يحيى عبد النور قال بأن المكاسب التي تحققت في إطار حقوق الإنسان بالجزائر كانت نتيجة لضغط خارجي، وأضاف بأن الرئيس بوتفليقة جد حساس أمام الضغط الخارجي وهو يسعى دوما إلى إيهام الخارج بأن هناك عملا لاحترام حقوق الإنسان من منطلق إدراكه بأن بيت الجزائر حاليا من «زجاج»، واستطرد قائلًا «نحن نستغل هذه الفرصة لتحقيق مكاسب جديدة...».

أكد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن عدد الملفات المودعة بخصوص المفقودين من قبل عائلاتهم هي حالات فردية لا تعكس الحجم الحقيقي، وفيما أوضح بأن الفترة الممتدة من 1992 إلى 1997 هي الأخطر في مجال حقوق الإنسان بالجزائر، قال في سياق ذي صلة بأن الضغط الذي كان ممارسا على العائلات والتهديدات والخوف قد زالت وهو ما جعل العائلات تقدم شكاوي للسبت عن أبنائهم المفقودين.

وانتقد علي يحيى عبد النور سياسة بوتفليقة تجاه المفقودين وأكد بأن الرئيس لم